الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

United Arab Emirates

UNITED ARAB EMIRATES دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة

NATIONAL BUREAU OF STATISTICS المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء

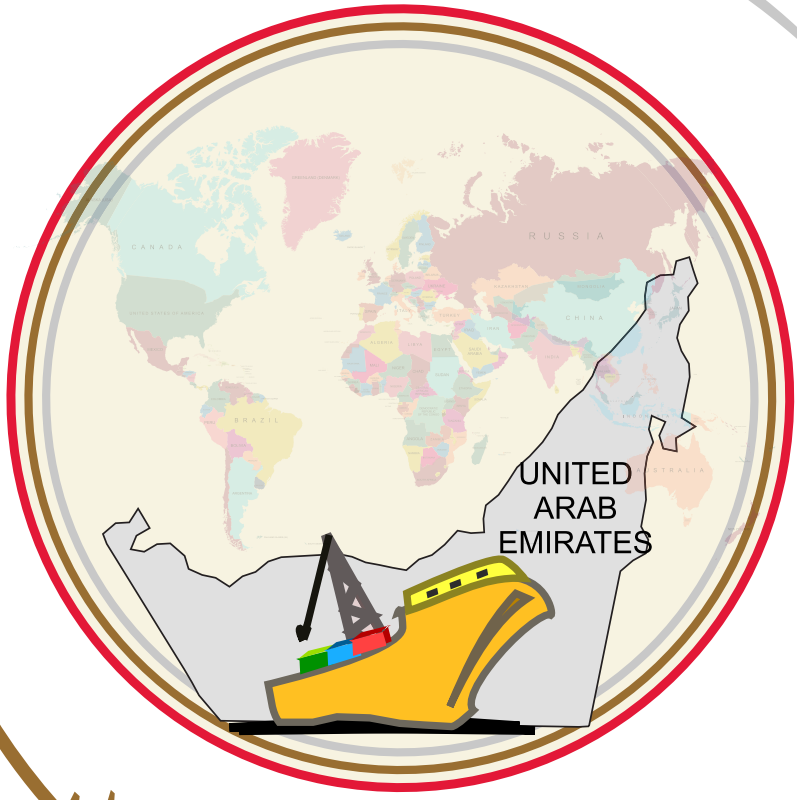

تقرير تحليلي

إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من عام 2014

فبراير 2015

تم إعداد وطباعة هذا التقرير
حسب دليل نشر البيانات الإحصائية وميثاق الممارسات الفضلى
لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

ربيع الآخر 1436 هـ، فبراير، 2015
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

المركز الوطني للإحصاء، 2015م. *تقرير تحليلي عن إحصاءات التجارة الخارجية 2014 لدولة الإمارات العربية المتحدة*

جميع المراسلات توجه إلى:
إدارة النشر الإحصائي/ قسم المعلومات ونشر البيانات
ص.ب. 93000، مدينة أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: **+971 2 5592000**
فاكس: **+971 2 5592999**
البريد الإلكتروني : info@nbs.gov.ae
الموقع الإلكتروني : http://www.uaestatistics.gov.ae

الرؤية

بناء نظام إحصائي وطني حديث وفعال

الرسالة

توفير بيانات ومعلومات إحصائية حديثة ذات جودة عالية، تساهم في صنع القرارات ورسم السياسات وتقييم الأداء

القيم

الدقة	الأمانة	الموضوعية
الصدق	العمل الجماعي	الإبداع

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص التنفيذي	6
التجارة الخارجية حسب التكتلات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2014	6
التبادل التجاري السلعي خلال النصف الأول من عام 2014	7
أولاً: الواردات	7
ثانياً: الصادرات غير النفطية	8
ثالثاً: المعاد تصديره	9
إحصاءات التجارة الخارجية البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2014	10
حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من الأعوام 2010-2014	11
إحصاءات التجارة الخارجية حسب الشهر خلال النصف الأول من عام 2014	13

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجداول	الصفحة
1	قيمة مجموع التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2010-2014	12

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	الأشكال البيانية	الصفحة
1	التوزيع النسبي لإجمالي قيمة التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2014	7
2	توزيع قيمة الواردات حسب أهمية أقسام النظام المنسق خلال النصف الأول من عام 2014	8
3	توزيع قيمة الصادرات غير النفطية حسب أهمية أقسام النظام المنسق خلال النصف الأول من عام 2014	9
4	توزيع قيمة المعاد تصديره حسب أهمية أقسام النظام المنسق خلال النصف الأول من عام 2014	10
5	التوزيع النسبي لحجم التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2014	11
6	قيمة الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير خلال النصف الأول من الأعوام 2010- 2014	12
7	تطور حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من الأعوام 2010- 2014	13
8	التبادل التجاري حسب الشهر خلال النصف الأول من عام 2014	14

الملخص التنفيذي

انخفاض قيمة التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6 %، خلال النصف الأول من عام 2014. مقارنةً بنفس الفترة من عام 2013

تشير نتائج إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من عام 2014، إلى أن قيمتها الإجمالية بلغت ما مقداره 524.8 مليار درهم، مقابل 557.9 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، بانخفاض مقداره 33.1 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 6 %، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت 340.1 مليار درهم في النصف الأول من عام 2014، مقارنةً بـ 349.4 مليار درهم خلال ذات الفترة من عام 2013، وبنسبة انخفاض مقدارها 2.7 %، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 63.3 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 86 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وبنسبة انخفاض مقدارها 26.4 %، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 121.4 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 122.5 مليار درهم خلال عام 2013، حيث انخفضت قيمة المعاد تصديره إلى ما نسبته 0.9 %.

التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2014:

تشير البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري، وبقيمة إجمالية مقدارها 222.8 مليار درهم، وبنسبة42.5 % من إجمالي قيمة تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها المجموعة الثانية وبفارق كبير وهي مجموعة الدول الأوروبية وبقيمة مقدارها 123.7 مليار درهم، وبنسبة 23.6 % من مجموع التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2014، ثم تلتهما مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة، وبقيمة مقدارها 49.4 مليار درهم، وبنسبة 9.4 %، أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وبقيمة إجمالية مقدارها 48.5 مليار درهم، وبنسبة 9.2 %، من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، أما الدول الأفريقية غير العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معها حوالي 32.9 مليار درهم تقريباً، وبنسبة 6.3 % من إجمالي التبادل التجاري، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 28.6 مليار درهم تقريباً وبنسبة 5.5 % من إجمالي قيمه التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2014، وبالنسبة إلى الدول المحيطية فقد بلغت قيمه التبادل التجاري معها حوالي 5.9 مليار درهم، وبنسبة 1.1 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري، أما بالنسبة الى الدول الأخرى الغير مبوبه فقد بلغ نصيبها حوالي 12.9 مليار درهم تقريباً وبنسبة 2.5 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2014.

شكل 1

التوزيع النسبي لإجمالي قيمة التجارة الخارجية حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2014

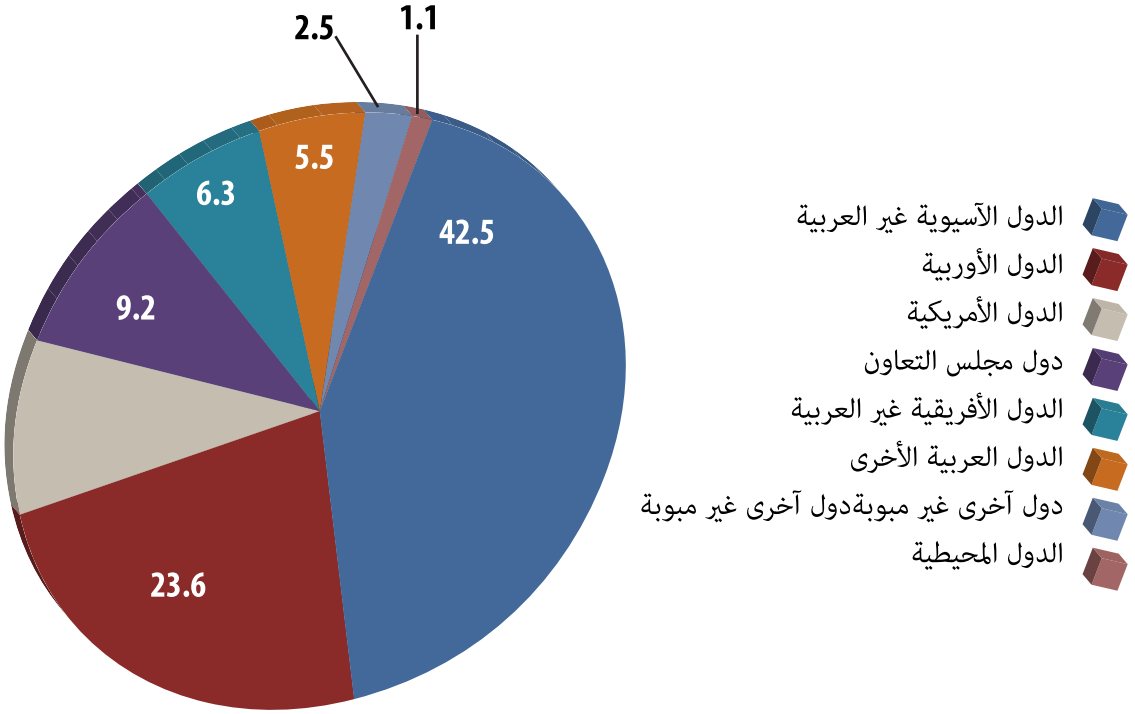

التبادل التجاري السلعي خلال النصف الأول من عام 2014:

أولاً: الواردات:

تمثل الواردات نسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتشير البيانات إلى أن حجم واردات الدولة خلال النصف الأول من عام 2014، قد وصل إلى 340.1 مليار درهم، مسجلة انخفاضاً يصل إلى ما نسبته 2.7 %، مقارنةً بنفس الفترة من عام 2013، وتشير البيانات إلى أن القيمة الكبرى كانت في الواردات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد، حيث بلغت قيمتها 90.5 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2014، مقابل 124.6 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وارتفعت واردات الدولة من الآلات وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة ولوازمهما الى 66.2 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2014، مقابل 57 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وساهم في ذلك الارتفاع أيضاً ارتفاع واردات الدولة من معدات النقل حيث وصل إلى 50.1 مليار درهم تقريباً خلال النصف الأول من عام 2014 مقابل 44.7 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013 ، وكذلك ارتفعت الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها، حيث بلغت 26.3 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2014، مقابل 26 مليار درهم خلال نفس الفترة من العام 2013، والشكل التالي يوضح توزيع الواردات حسب المجموعة الرئيسية.

شكل 2

توزيع قيمة الواردات حسب أهمية أقسام النظام المنسق خلال النصف الأول من عام 2014

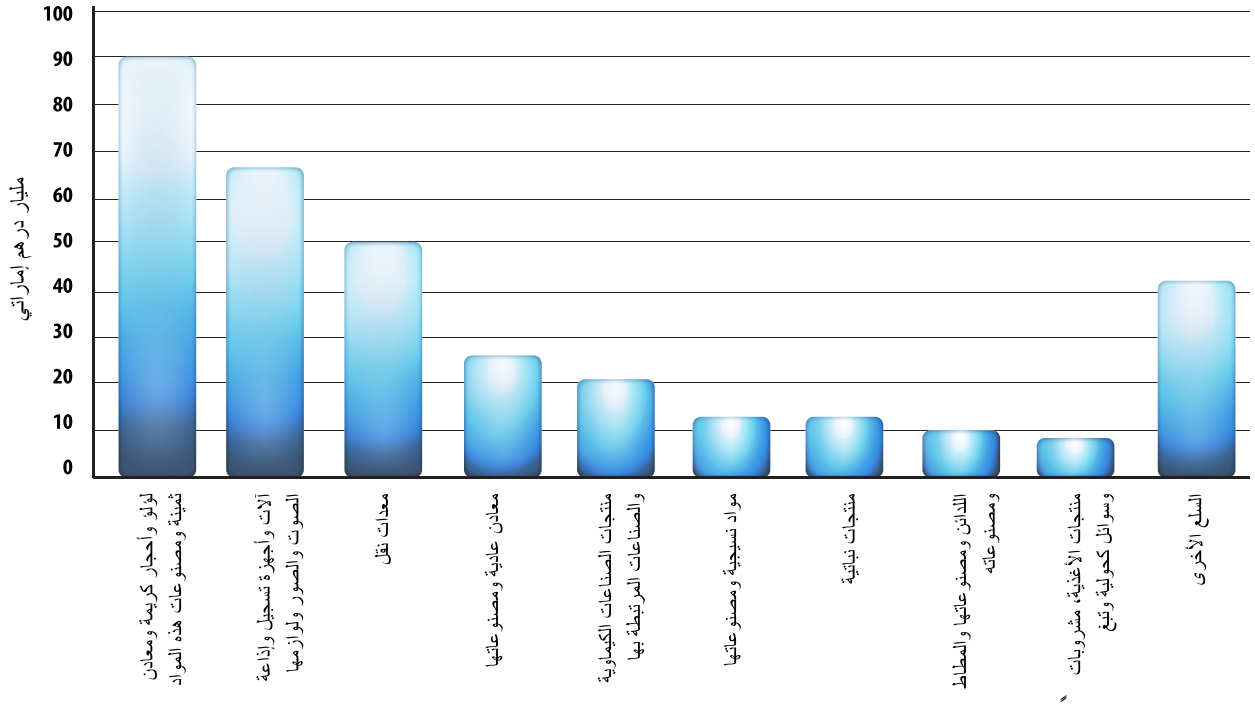

ثانياً: الصادرات غير النفطية:

تمثل الصادرات غير النفطية مؤشراً على قدرة الاقتصاد الوطني على الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتسعى الدولة ومن خلال سياساتها القطاعية والتجارية إلى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة وصول المنتجات والسلع الوطنية إلى الأسواق الخارجية، وحسب نتائج بيانات النصف الأول من عام 2014، فقد بلغت قيمة الصادرات الوطنية المنشأ نحو 63.3 مليار درهم، مقارنةً بـ 86 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، مسجلةً انخفاضاً وصل إلى 26.4 %، ويعود السبب الرئيسي إلى انخفاض قيمة الصادرات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد، حيث بلغت قيمة الصادرات خلال النصف الأول من عـــام 2014، ما قيمته 23.3 مليار درهم مقارنةً بـ 52.2 مليار درهم نفس الفترة من عام 2013، بينما ارتفعت صادرات الدولة من المعادن العادية ومصنوعاتها، حيث وصلت إلى 13.5 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2014، مقارنةً بـ 11.3 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، كما ارتفعـت صادرات الدولة من اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما، إلى 6.1 مليار درهم خلال النصف الأول عام 2014، مقارنةً بـ 5 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، بينما ارتفعت صادرات الدولة من المنتجات المعدنية إلى 4.1 مليار درهم خلال النصف الأول عام 2014، مقارنةً بـ 3.6 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وارتفعت كذلك صادرات الدولة من منتجات الأغذية، حيث وصلت إلى 3.8 مليار درهم خلال النصف الأول عام 2014، مقارنةً بـ 3.7، مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، الأمر الذي يدل على القدرات الكامنة لدى الاقتصاد وتنوع السلع الوطنية والمقدرة التنافسية للوصول إلى الأسواق الخارجية، وما يزيد من أهمية هذه النتائج أنها تحققت رغم تداعيات

الأزمة العالمية على مختلف الاقتصادات، ويوضح الشكل التالي توزيع الصادرات حسب المجموعة الرئيسية.

شكل 3

توزيع قيمة الصادرات حسب أهمية أقسام النظام المنسق خلال النصف الأول من عام 2014

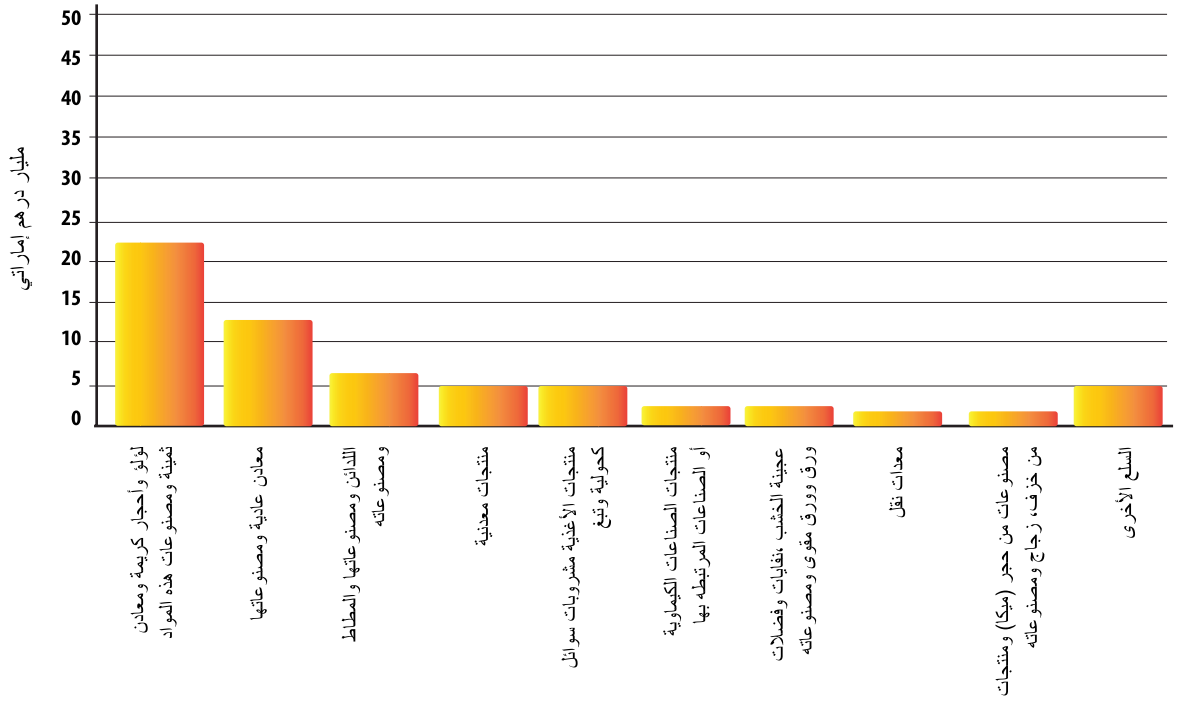

ثالثاً: المعاد تصديره:

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 121.4 مليار درهم خلال النصف الأول عام 2014، مقارنةً بـ 122.5 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وبهذه القيمة تكون قيمة المعاد تصديره قد انخفضت بنسبة مقدارها 0.9 %، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة المعاد تصديره من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد إلى 46.7 مليار درهم خلال النصف الأول عام 2014، مقارنةً بـ 48.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وكذلك انخفاض قيمة المعاد تصديره من الآلات وأجهزة التسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها إلى 28.1 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2014، مقارنةً بـ 28.9 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، بينما ارتفعت قيمة إعادة التصدير من معدات النقل إلى 20.3 مليار درهم، مقارنةً بـ 17.9 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، ويوضح الشكل التالي توزيع المجموعات الخاصة بإعادة التصدير خلال النصف الأول من عام 2014.

شكل 4

توزيع قيمة المعاد تصديره حسب أهمية أقسام النظام المنسق خلال النصف الأول من عام 2014

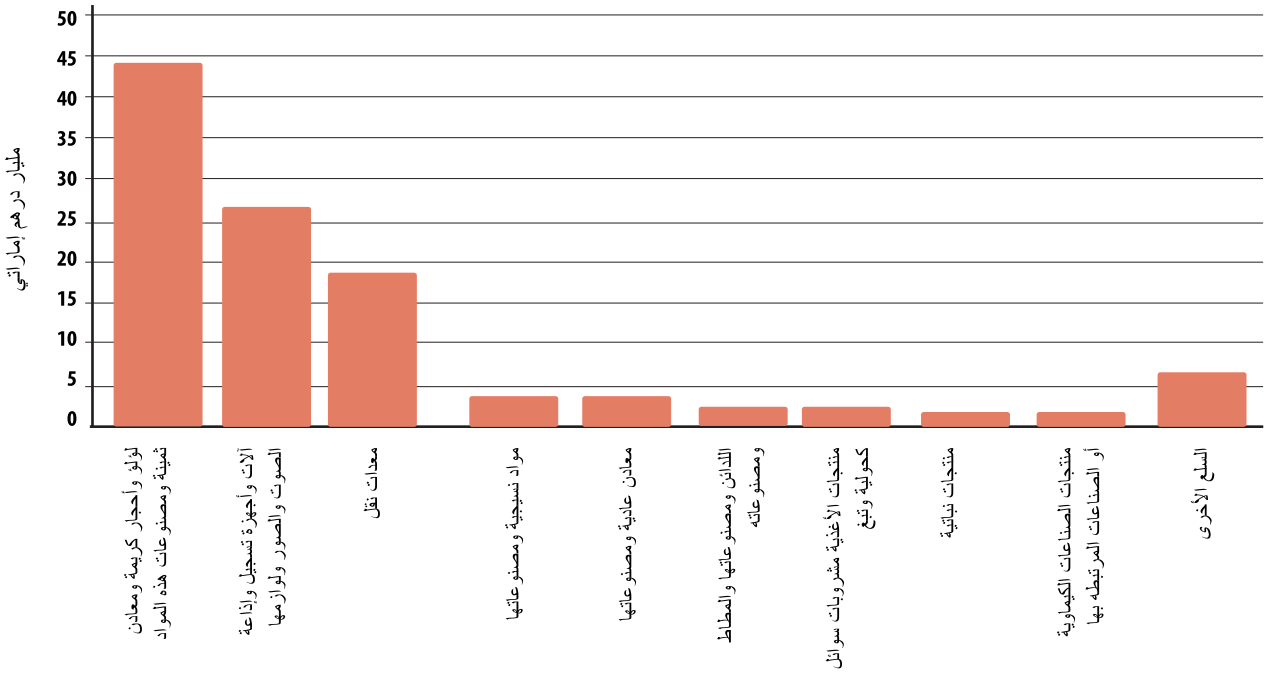

إحصاءات التجارة الخارجية البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2014

تسعى مختلف الدول إلى تطوير علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع الشركاء التجاريين، سواءً على مستوى الواردات أو الصادرات، وتقوم جهات الاختصاص بتنظيم تلك العلاقات وتوثيقها بهدف حماية الحقوق والمصالح والالتزامات المتبادلة، وذلك لتحقيق عوائد مجزية لسياساتها التجارية، وتعتبر بيانات التجارة الخارجية المصدر الهام لتحديد طبيعة وتوزيعات حركة التجارة الخارجية وفقاً لبلد المنشأ والمقصد النهائي للسلع، وحسب بيانات النصف الأول من عام 2014، فقد بلغت قيمة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي 48.5 مليار درهم، حيث شكلت ما نسبته 9.2 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، مقابل 51.7 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وبنسبة انخفاض مقدارها 6.3 % عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام 2013، حيث تركزت قيمة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي:

جاءت السعودية في المركز الأول من مجموع ترتيب قيم التجارة السلعية غير النفطية الكلية، وبقيمة إجمالية مقدارها 17.4 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2014، مقابل 19.7 مليار درهم إماراتي خلال نفس الفترة من عام 2013، وبنسبه انخفاض مقدارها 11.7 %، تليها في المرتبة الثانية سلطنة عمان، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري ما مقداره 13.2 مليار درهم إماراتي خلال النصف الأول من عام 2014، مقابل 13.8 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وبنسبة انخفاض مقدارها 4.3 %، تلتهما حسب الترتيب كل من الكويت

وقطر والبحرين، وبقيمة 7.2مليار درهم و 6.4 ثم 4.3 مليار درهم على التوالي خلال النصف الأول من عام 2014، ويوضح الرسم البياني التالي نسب حجم التبادل التجاري السلعي مع دول مجلس التعاون الخليجي .

شكل 5

التوزيع النسبي لحجم التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2014

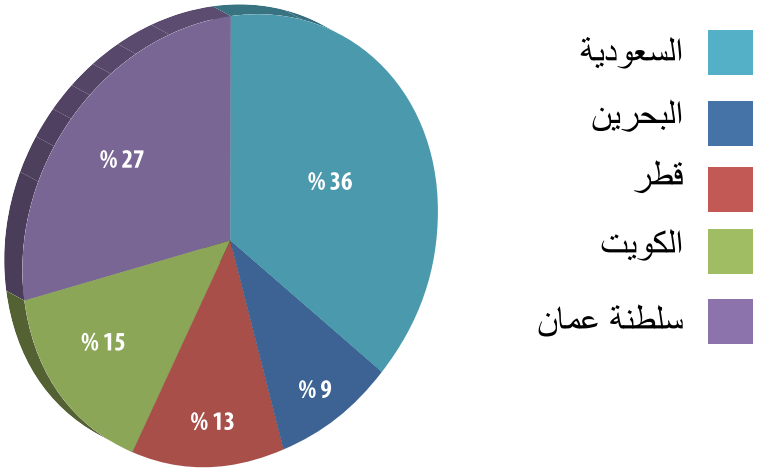

حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من الأعوام 2010-2014

يمثل حجم التبادل التجاري (مجموع قيم الواردات والصادرات غير النفطية والمعاد تصديره) حيث تنبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، لكونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي دول العالم، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بلغ حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من عام 2014 نحو 524.8 مليار درهم، مقارنةً بـ 557.9 مليار درهم خلال نفس الفترة من عـــام 2013، مسجلاً انخفاضاً وصلت نسبته إلى 5.9 %، بينما ارتفعت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2013 عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام 2012 بنسبه وصلت إلى 11.2 %. وكـذلك ارتفعت نسبه التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2012 عما كانت عليه خلال نفس الفترة من خلال عام 2011، وبنسبه وصلت إلى 11.1 %، كما ارتفعت نسبة التبادل التجاري لـدولة الإمـارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي خلال نفس الفترة من عام 2011 إلى 24 % عما كانت عليه خلال عام 2010، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته حركة التبادل التجاري بين الدولة والعالم الخارجي، ومن جانب آخر تعتبر نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي من النسب العالية مقارنة بباقي الدول ذات الطبيعة المشابهة، ويلقي الجدول التالي الضوء على تطور ارتفاع نسب التبادل التجاري خلال النصف الأول من الخمسة أعوام الأخيرة.

جدول (1): قيمة التبادل التجاري خلال النصف الأول من الأعوام 2010 - 2014

(القيمة: مليار درهم إماراتي)

نوع التجارة	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	236.5	286.2	319.8	349.4	340.1
الصادرات غير النفطية	37.9	55.1	74.7	86.0	63.3
إعادة التصدير	89.8	110.2	107.0	122.5	121.4
إجمالي قيمة التبادل التجاري	364.2	451.6	501.6	557.9	524.8

كما ويبين الشكل أدناه حجم قيمة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وذلك بشكلٍ مفصل لكل من الواردات والصادرات غير النفطية والمعاد تصديره حسب تطورها خلال النصف الأول للخمس سنوات المذكورة.

شكل 6

قيمة الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير خلال النصف الأول من الأعوام 2010 - 2014

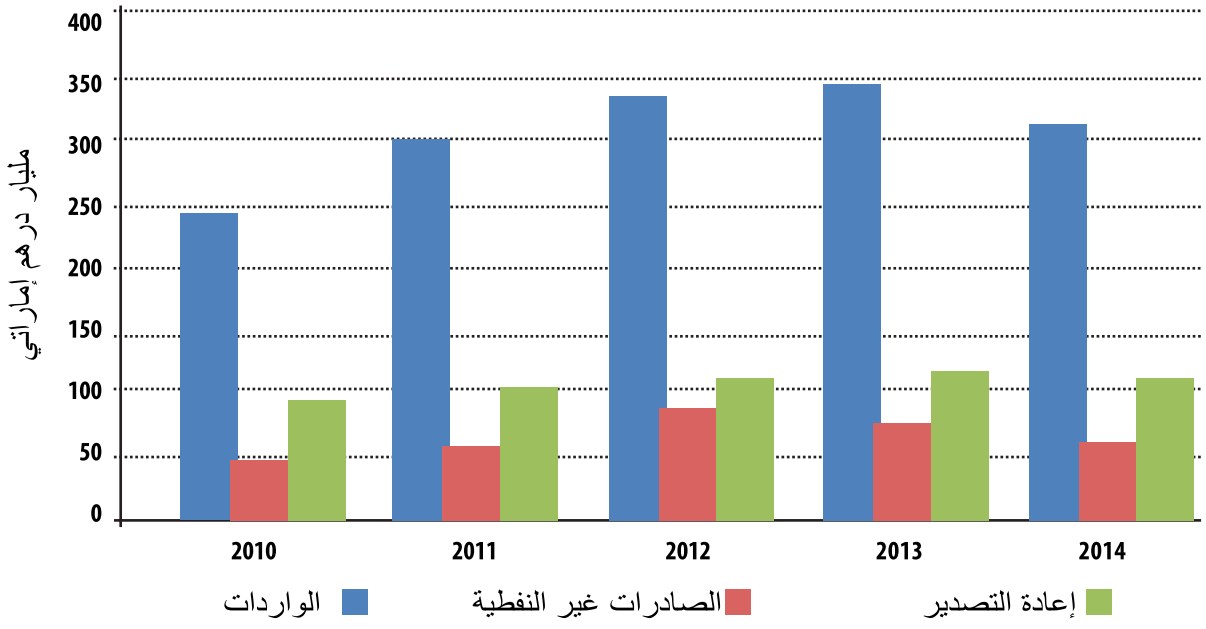

كما ويبين الشكل التالي حجم التبادل التجاري الكلي خلال النصف الأول للخمس سنوات الأخيرة ومدى تطورها مع العالم الخارجي.

شكل 7

تطور حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من الأعوام 2010 - 2014

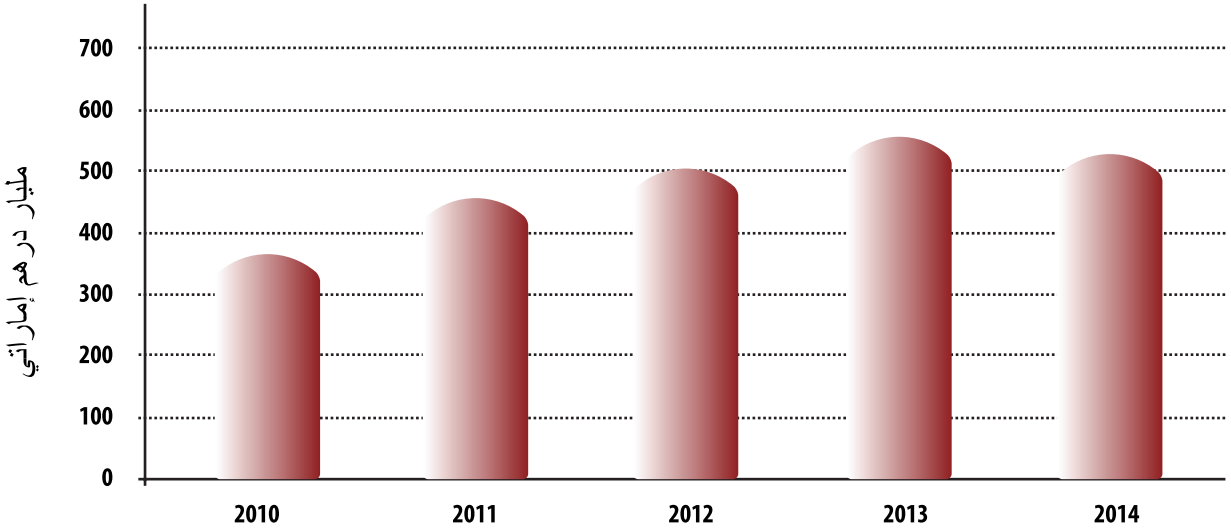

إحصاءات التجارة الخارجية حسب الشهر في النصف الأول من عام 2014

أما فيما يخص إحصاءات التجارة الخارجية على المستوى الشهري خلال النصف الأول من عام 2014، فنلاحظ أن هناك استقراراً ونمواً ملحوظاً في بعض الشهورً، مما يدل على اهتمام الدولة بالصناعة الوطنية، وخاصة التصنيع الغذائي، والصناعات الواعدة والتي سيكون عليها طلب في المستقبل، مثل صناعات الطاقة المتجددة، وقطع الغيار اللازمة لها، وخدمات صناعة تكنولوجيا المعلومات، لما لها من أثر واضح في تنمية حركة الصادرات غير النفطية للعالم الخارجي، كما اهتمت الدولة بالعمل على وضع سياسة واضحة خاصة بإقامة صناعات خاصة بالتصدير، وخاصةً للسلع التي تتوفر لها المواد الأولية في الدولة، وذلك من خلال استراتيجية واضحة لتنمية الصادرات غير النفطية، والعمل على إقامة مراكز لتنمية الصادرات غير النفطية وترويج السلع المحلية، والتركيز على الأسواق التي ما زالت بحاجة إلى المنتجات التي تتميز بها الدولة ولها مقدرة تنافسية عالية، مثل الألمنيوم، واليوريا، والسيراميك وغيرها، كما وأبدت الدولة الاهتمام الواضح في تنويع التبادل التجاري في قطاع الاستيراد وذلك لتوفير كافة السلع ومن شتى البقاع وذلك لتوفير حياه كريمة ورفع مستوى معيشه الأفراد، وذلك بتوفير كافة المستلزمات والمواد الأولية والسلع والأدوات التي يحتاجونها من كافة دول العالم، حيث بادرت بفتح كافة الأسواق العالمية أمام التجار لاستيراد ما يحتاجه المواطن والمقيم على أرض الدولة، وتعتبر أسواق الدولة منافسة على المستوى الإقليمي والعالمي في تنوع السلع العالمية، وفق ما توصلت إليه أحدث الماركات العالمية، بغض النظر عن النوع، وآخر ما

توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات من خلال التشجيع على إقامة المعارض العالمية في كافه القطاعات وعلى مدار العام.

ويبين الرسم البياني التالي استقرار وارتفاع مستويات التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2014، حسب الشهر للواردات والصادرات الغير نفطية وإعادة التصدير.

شكل 8

التبادل التجاري حسب الشهر في النصف الأول من عام 2014